



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

رقم العدد ٤٥٩٨ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٥

رقم الصفحة	المحتويات
------------	-----------

- قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٣
قانون معدل لقانون الجرائم الاقتصادية
٢٦٠٩

- قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٣
قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة
٢٦١٧

محكمة العدل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٣
لصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونامر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٣
قانون معدل لقانون الجرائم الاقتصادية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجرائم الاقتصادية لسنة ٢٠٠٣) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الاصيلي على النحو التالي :-
اولا: بالغاء عبارة (البنود (٣-٦)) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة
(البنود (٣ الى ٨)) وازافة عبارة (وكل من كلف بخدمة عامة بأجر او بدون
أجر) الى اخرها .
ثانيا : باضافة البنود (٦) و (٧) الى الفقرة (ب) منها واعادة ترقيم البند (٦) منها
ليصبح (٨) :-

٦- الأحزاب السياسية •

٧- أي جهة يتم رصد موازنتها أو أي جزء منها من موازنة الدولة .

مركز الطفل

المادة ٣- يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣-

أ- تشمل الجريمة الاقتصادية أي جريمة تسري عليها احكام هذا القانون أو أي جريمة نص قانون خاص على اعتبارها جريمة اقتصادية أو أي جريمة تلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للمملكة ، أو بالثقة العامة بالاقتصاد الوطني أو العملة الوطنية أو الاسهم أو السندات أو الأوراق المالية المتداولة أو إذا كان محلها المال العام .

ب- تعتبر الجرائم المنصوص عليها في المواد المبينة ادناه من قانون العقوبات إذا كانت تتعلق بالاموال العامة جرائم اقتصادية وتطبق عليها العقوبات المنصوص عليها في ذلك القانون :-

- ١- جرائم المتعهدين خلافاً لاحكام المادتين (١٣٣) و(١٣٤) .
- ٢- جرائم النبل من مكانة الدولة المالية خلافاً لاحكام المادتين (١٥٢) و(١٥٣) .
- ٣- جرائم تخريب انشاءات المياه العمومية خلافاً لاحكام المادة (٤٥٦) .
- ج- وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في المواد المبينة ادناه من قانون العقوبات جرائم اقتصادية إذا توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة :-
- ١- جرائم الحريق وطرق النقل والمواصلات والغش والتي تشكل خطراً شاملاً خلافاً لاحكام المواد (٣٦٨ إلى ٣٨٢) و(٣٨٦ إلى ٣٨٨) .
- ٢- الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة (الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة واساءة استعمال السلطة) خلافاً لاحكام المواد (١٧٠ إلى ١٧٧) و(١٨٢) و(١٨٣) .

٣- الجرائم المتعلقة بالثقة العامة (تزيف النقود والمسكوكات والطوابع)

خلافاً لاحكام المواد (٢٣٩ إلى ٢٥٩) .

٤- جرائم التزوير خلافاً لاحكام المواد (٢٦٠ إلى ٢٦٥) .

٥- جرائم السرقة والاحتيال واساءة الائتمان خلافاً لاحكام المواد

(٣٩٩ إلى ٤٠٧) و(٤١٧) و(٤٢٢) .

٦- جرائم الغش في نوع البضاعة والمضاربات غير المشروعة والافلاس

خلافاً لاحكام المواد (٤٣٣) و(٤٣٥) و(٤٣٦) و(٤٣٨) و(٤٣٩) و(٤٤٠) .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤-

- أ- بالاضافة الى العقوبات المترتبة على الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (٣) من هذا القانون يتم تضمين مرتكب أي منها قيمة أو مقدار الاموال التي حصل عليها نتيجة ارتكابه الجريمة وكذلك النفقات القضائية والادارية التي ترتبت عليها .
- ب- وللمحكمة ان تقضي بالاضافة للعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بالعزل من العمل وبغرامة لا تتجاوز مائة الف دينار .
- ج- لا يجوز للمحكمة استعمال الاسباب المخففة التقديرية لتنزيل العقوبة عن الحد الادنى المقرر لأي من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون ، كما لا يجوز لها دمج العقوبات المقررة لها إذا تعددت الجرائم التي ادين بها أي شخص بمقتضى احكام هذا القانون .
- د- يعاقب المحرض والمتدخل بعقوبة الفاعل الاصلي .

حكم من الظاهر

المادة ٥- يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٥-

- أ- اذا ارتكب مدير أي هيئة معنوية أو موظف فيها أو أي من أعضاء مجلس إدارتها أو هيئة مديريها بما في ذلك رئيس المجلس أو الهيئة أو أي من العاملين في الهيئات الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٢) من هذا القانون، أي جريمة خلافا لأحكامه وتبين أن هذا الجرم قد ارتكب قصدا فيعاقب بمقتضى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات وهذا القانون .
- ب- اذا ارتكب أي من المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة ذلك الجرم نتيجة خطأ جسيم فيعاقب بعقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين .

المادة ٦- يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٦-

- أ- تختص محكمة البداية بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ما لم تكن من اختصاص محكمة أخرى بمقتضى أحكام قانون آخر .
- ب- لرئيس الوزراء إحالة أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى محكمة أمن الدولة بمقتضى الصلاحيات المقررة له بموجب أحكام قانون محكمة أمن الدولة .

المادة ٧- يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٧-

- أ- يعفى من العقوبة المقررة للجرائم التي يكون محلها مالا عاما والمعاقب عليها

وفقا لأحكام هذا القانون كل من يبادر من الشركاء في الجريمة من غير المعرضين على ارتكابها بتبليغ السلطات المختصة بالجريمة قبل اكتشافها وادى هذا التبليغ إلى رد المال محل الجريمة .

ب- اذا حصل التبليغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائي بها وادى هذا التبليغ إلى رد المال فعلى المحكمة أن تقضي بالحد الأدنى للعقوبة ولها الأخذ بالأسباب المخففة .

المادة ٨- يلغى نص المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٩-

- أ- للنائب العامة أو المحكمة بعد إحالة القضية إليها اتخاذ أي من الإجراءات التالية :-

١- الحجز التحفظي على أموال من يرتكب جريمة اقتصادية وحظر التصرف بهذه الأموال ومنعه من السفر لحين استكمال إجراءات التحقيق والفصل في الدعوى .

٢- الحجز التحفظي على أموال أصول وفروع وزوج من يرتكب جريمة اقتصادية وحظر التصرف بهذه الأموال اذا وجد ما يبرر ذلك ، ويجوز منع أي منهم من السفر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وتمديد هذا بقرار من المحكمة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد اذا استدعت الضرورة ذلك .

٣- كف يد مرتكب الجريمة الاقتصادية عن العمل اذا استدعت الضرورة ذلك ولمدة التي تراثها النيابة العامة أو المحكمة حسب مقتضى الحال .

ب- ١- يحق للنائب العام التوقف عن ملاحقة من يرتكب جريمة معاقب عليها بمقتضى أحكام هذا القانون وأجراء الصلح معه اذا أعاد ، كليا أو جزليا ، الأموال التي حصل عليها نتيجة ارتكاب الجريمة ، ولا يعتبر قرار النائب العام نافذا الا بعد الموافقة عليه من قبل لجنة قضائية برئاسة رئيس النيابة العامة وعضوية كل من : قاضي تمييز يختاره رئيس المجلس القضائي والمحامي العام المدني وذلك بعد سماع رأي النائب العام .

محكمة أمن الدولة

٢- لا تسري احكام البند (١) من هذه الفقرة على الموظفين العموميين العاملين في السلك الاداري او القضائي ، وضباط السلطة المدنية او العسكرية او أي من افرادها ، وكل عامل او مستخدم في الدولة او في ادارة عامة .

ج-١- للنيابة العامة او المحكمة بعد احالة القضية اليها اجراء حجز التحفظي على مال الغير اذا تبين لاي منهما ، وحسب مقتضى الحال ، ان المال قد تم الحصول عليه نتيجة ارتكاب أي جريمة منصوص عليها في هذا القانون لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر قابلة للتمديد بقرار من المحكمة .

٢- يحق للنائب العام اجراء المصالحة مع حائز المال في حال رد المال محل الجريمة والمنافع المرتبطة به ، كلياً او جزئياً ، ولا يعتبر هذا القرار نافذا الا بعد موافقة اللجنة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

٣- اذا امتنع حائز المال عن اعادته ، كلياً او جزئياً ، فعلى النائب العام الطلب من المحكمة اتخاذ القرار برد ذلك المال او بمصادرته .

د- على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر ، يترتب على حجز الذي توقعه او تجرته النيابة العامة او المحكمة على المال الذي تم الحصول عليه نتيجة ارتكاب جريمة ولف جميع الاجراءات والمعاملات الجارية على ذلك المال في مواجهة الحاجزين او الراهنين الاخرين .

هـ- على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر ، اذا قررت المحكمة ان الاموال المحجوز عليها وفقاً لاحكام الفقرة (د) من هذه المادة او أي جزء منها قد تم الحصول عليها جراء ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون فللنيابة العامة حق الامتياز الخاص على تلك الاموال باستثناء الرهونات السابقة على اجراء حجز التحفظي على تلك الاموال .

و-١- اذا ثبت للمحكمة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، فلها ان تقرر مصادرة الاموال التي تم الحصول عليها من جراء ارتكاب هذه الجرائم او ردها لاصحابها .

٢- تعتبر التضمينات والاموال المصادرة والغرامات والنفقات التي تقرر المحكمة الحكم بها وفقاً لاحكام هذا القانون اموالاً عامة يتم تحصيلها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية او قانون صيانة اموال الدولة او أي تشريع اخر يحل محل أي منهما ولها ان تقضي برد الاموال الى اصحابها .

٣- يتولى النائب العام لدى المحكمة التي اصدرت القرار تنفيذ احكام المصادرة والتضمين والغرامات والنفقات وتحصيلها وتوزيعها على اصحابها ، وله الاستعانة بدوي الخبرة والاختصاص اذا اقتضت الضرورة ذلك .

٤- لغايات تطبيق احكام قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦ ، يعتبر موظفاً أي من الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من المادة (٢) من ذلك القانون كما وتعتبر اموال دولة الاموال العامة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من تلك المادة ، وغير المشتكى عليهم المخالفين مدنياً حق الاعتراض امام محكمة صيانة اموال الدولة على مصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة .

المادة ٩- يعدل القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً : باضافة المواد (١٠) و (١١) و (١٢) التالية اليه :-

المادة ١٠-

لا تسري احكام التقادم على الجرائم المرتكبة خلافاً لاحكام هذا القانون ولا يسري هذا التقادم على العقوبات المقررة لها .

المادة ١١-

لمجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء المستند الى توصية من النائب العام تخصيص مبالغ من الاموال المحصلة وفقاً لاحكام هذا القانون لتغطية النفقات الادارية والقضائية وبديل الاتعاب وفقاً لاسس يضعها لهذه الغاية .

محكمة النقض

المادة ١٢-

- أ- لا تُلغى أحكام هذا القانون بالحقوق المدنية للمجنين عليهم .
ب- مع مراعاة أحكام قانون العقوبات ، تسري أحكام هذا القانون على الجرائم التي ما زالت قيد التحقيق لدى النيابة العامة .

ثانياً : باعادة ترقيم المادة (١٠) الواردة فيه لتصبح (١٣) .

٢٠٠٣/٣/٢٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الرقاب

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس النابلسي

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير التعليم العالي
والبحث العلمي
الدكتور محمد حمدان

وزير
الشؤون البلدية
الدكتور عبدالرزاق طهيشات

وزير دولة للشؤون السياسية
وزير الاعمال
الدكتور محمد عفاش العدوان

وزير التنمية الادارية
وزير البيئة
الدكتور محمد الذبيبات

وزير
الخارجية
الدكتور مروان المعشر

وزير
المالية
الدكتور ميشيل مارتو

وزير الاشغال
العامة والاسكان
المهندس حسني أبو غيدا

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير الأوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس " محمد علي " البطاينة

وزير
المياه والري
الدكتور حاتم الناصر

وزير النقل
وزير السياحة والآثار
لنور الذهبي

وزير
التخطيط
الدكتور باسم عوض الله

وزير
المعمل
المهندس مزاحم المحيسن

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير دولة
للشؤون الخارجية
شاهر باك

وزير
الدخلية
قطنان المجالي

وزير
الصحة
الدكتور وليد المعالي

وزير
الثقافة
حيدر محمود

وزير
الزراعة
طراد الحايك

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة
محمد سامر الطويل

وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتورة روبده المعاطلة

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قررته مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٣
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع موزعه التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٣

قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة لسنة ٢٠٠٣)
ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي
وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة التعاريف التالية الى آخرها :-
المنطقة الحرة العامة : المنطقة التي تتولى المؤسسة ادارة
الاستثمار فيها .

المنطقة الحرة الخاصة : المنطقة التي تتولى ادارتها أي جهة من
القطاع الخاص باشراف المؤسسة .

المنطقة الحرة المشتركة : المنطقة التي تقام مشاركة بين المملكة
ودول اخرى او بين جهات في القطاعين
العالم والخاص في أي منها وذلك مع مراعاة
احكام الاتفاقيات المعقودة لهذه الغاية .

مكتبة البرلمان

النشاط الاقتصادي : أي نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو خدمي يقوم به الشخص المسجل في المناطق الحرة .

الشخص المسجل : الشخص الطبيعي أو الاعتباري المسجل لدى المؤسسة لممارسة النشاط الاقتصادي وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٣- تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرات (هـ) و (و) و (ز) التالية اليها :-

هـ- تسجيل المؤسسات والشركات في أي منطقة حرة .

و- اصدار التصاريح والموافقات المتعلقة بممارسة الانشطة الاقتصادية في المناطق الحرة وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ز- حماية البيئة في المناطق الحرة والمحافظة عليها وضمان التنمية المستدامة وفق اسس ومعايير تحدد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية على ان لا تقل هذه الاسس والمعايير عن المستوى المعتمد في المملكة ، ولهذه الغاية تمارس المؤسسة صلاحيات وزارة البيئة كما يمارس الوزير الصلاحيات المقررة لوزير البيئة بمقتضى قانون حماية البيئة المعمول به .

المادة ٤- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة عبارة (وتأهيلها لاستقطاب الاستثمارات وابداء بيئة استثمارية متطورة تساهم في تنشيط الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات في المنطقة) إلى آخرها .

المادة ٥- تعدل المادة (١٣) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : بإلغاء مطلع الفقرة (د) منها والبند (١) الوارد فيها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

يتمتع الشخص المسجل الذي يمارس نشاطا اقتصاديا في المناطق الحرة بالاعفاءات التالية :-

١- اعفاء الارباح المتأتية من النشاط الاقتصادي من ضريبة الدخل للبضائع التي يتم تصديرها إلى خارج المملكة وكذلك تجارة الترانزيت ويستثنى من هذا الاعفاء الارباح المتأتية من البيع أو التنازل عن البضائع داخل حدود المناطق الحرة اذا تم ادخالها إلى السوق المحلي .

ثانياً : باضافة عبارة (مع مراعاة احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه) الى مطلع الفقرة (هـ) منها .

ثالثاً : باضافة الفقرات (و) و (ز) و (ح) التالية اليها :-

و- يوجه المستثمرون في اقامة الصناعات في المناطق الحرة العامة والخاصة والمشاركة بحيث يتم تصدير منتجاتهم الصناعية الى خارج المملكة وللمجلس السماح بادخال نسبة مئوية من هذه المنتجات الى السوق المحلي .

ز- على الرغم مما ورد في هذا القانون او في أي تشريع آخر ، تفرض ضريبة مبيعات على السلع المباعة والخدمات المؤداة في المناطق الحرة على النحو التالي :-

١- ضريبة بنسبة (٨٪) من قيمة السلع والخدمات عند بيعها للاستهلاك في المنطقة ويتم تحديد هذه السلع والخدمات بمقتضى نظام على ان يتضمن الاحكام والاجراءات المتعلقة بتحصيل الضريبة وردّها .

حكم من الظل

٢- ضريبة على مبيعات السلع المحلية من منشأ المناطق الحرة إذا تم بيعها من هذه المناطق إلى باقي مناطق المملكة وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المعمول به ، على أن يتم إبراز وثيقة للمركز الجمركي تؤكد دفع الضريبة وذلك دون الخضوع لإجراءات تنظيم بيان جمركي لهذه الغاية .

٣- ضريبة على مبيعات الخدمات التي يتم تأديتها من المناطق الحرة إلى باقي مناطق المملكة أو إلى خارج المملكة وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المعمول به .

٤- ضريبة خاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجمعة عند بيعها للاستهلاك في المناطق الحرة ويتم تحديدها بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

ح- يتم تحديد كيفية استيفاء الضرائب المنصوص عليها في البنود (٢) و (٣) و (٤) من الفقرة (ز) من هذه المادة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٦- يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (١٤) التالية إليه :-

المادة ١٤-

يسمح لأي شخص مسجل بممارسة النشاط الاقتصادي باستثناء ما يتم حظره أو تقييد ممارسته في المنطقة الحرة بمقتضى نظام يصدره مجلس الوزراء لهذه الغاية بحيث يتضمن الأسس والشروط اللازمة لممارسة الأنشطة المقيدة وما يترتب عليها من عوائد للخزينة العامة .

المادة ٧- تعدل المادة (١٨) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) التالية إليها :-

ج- يتم تحديد مقدار الرسوم التي تستوفىها المؤسسة عن تسجيل وترخيص الأشخاص في المناطق الحرة بمقتضى الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون .

المادة ٨- تعدل المادة (١٩) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (من المادة (١٨) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (من المادة (١٩)) .

المادة ٩- يعدل القانون الأصلي بإعادة ترقيم المواد من (١٤-٢٠) الواردة فيه لتصبح من (١٥-٢١) على التوالي .

٢٠٠٣/٥/١٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الراغب

وزير
الشؤون البلدية
الدكتور عبد الرزاق طيبيات

وزير
الخارجية
الدكتور مروان المعشر

وزير التربية والتعليم ووزير التعليم
العلمي والبحث العلمي بالوكالة
الدكتور خالد طوقان

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس "محمد علي" البطاينة

وزير
الصل
المهندس مزاحم المحيسن

وزير
الدخيلة
الطشان المجالي

وزير
الزراعة
طراة الفايز

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس النابلسي

وزير دولة للشؤون السياسية
وزير الاعمال
الدكتور عفاش العدوان

وزير
المالية
الدكتور ميشيل ماركو

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير المياه والري
وزير التخطيط بالوكالة
الدكتور حاتم الناصر

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير
الصحة
الدكتور وائد المعالي

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة
محمد سامر الطويل

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير التنمية الإدارية
وزير البيئة
الدكتور محمد الذبيبات

وزير الأشغال
العمامة والاسكان
المهندس حسني أبو غيدا

وزير الأوقاف والشؤون
والمقدسات الإسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير النقل
وزير السياحة والآثار
نادر الذهبي

وزير دولة
للشؤون الخارجية
شاهر باك

وزير
الثقافة
حيدر محمود

وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتورة رويدة المعايطة

محكمة العدل